تقييم الانجازات المالية و الاقتصادية لصندوق ضمان الصفقات العمومية:الفترة 2014-2017

Evaluation Of The Financial And Economic Results Of The Public Procurement Guarantee Fund In The Period 2014-2017

طالبي صلاح الدين، مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، المركز الجامعي نور البشير- البيض- (الجزائر).
s.talbi@cu-elbayadh.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/15 تاريخ القبول: 2020/12/28 تاريخ النشر: 2022/06/03

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى تقييم الانجازات الاقتصادية والمالية لصندوق ضمان الصفقات العمومية في الفترة 2014-2017. باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي توصلت الدراسة إلى أن الصندوق حقق مساهمة اقتصادية هامة بضمانه وتمويله لمشاريع التجهيز العمومي مع تحقيقه مردودية مالية جيدة . كتوصيات، يجب على الصندوق مطابقة قانونه الأساسي مع التوسع في الذي قام به في مجال نشاطه، ومنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزيد من التحفيزات والتسهيلات ضمن منتجاته المالية.

الكلمات المفتاحية : صندوق ضمان الصفقات العمومية؛ تمويل الربط .

تصنيف JEL: *H57 ، H81، G23*

***Abstract*:** This study aims to evaluate the economic and financial results of The Public Procurement Guarantee Fund in the period 2014-2017. By using the descriptive and analytical method, the study concluded that the fund made an important economic contribution by guaranteeing and financing for Public Contracts, and it achieved good financial returns. As for recommendations, the fund must conform to its statute with its intervention in the field of Guarantees and give small and medium-sized enterprises, more preferences and facilities.

.keyword: ; public procurement guarantee fund; The bridge financing**.**

JEL classification code : *H57 ،H81 ،G23.*

*المؤلف المرسل: **طالبي صلاح الدين** ،*

الإيميل: s.talbi@cu-elbayadh.dz

1. المقدمة:

يفرض الدور الاقتصادي والاجتماعي على الدولة التزامات مالية هامة اتجاه مواطنيها في شكل إنفاق عام على انجاز البنى التحتية ومنشآت الخدمات العامة التعليمية والصحية والاجتماعية. وحتى تضمن الدولة كفاءة وفعالية إنفاقها العام والاستفادة من أحسن عروض الانجاز لتلك النفقات فإنها تعتمد على آلية الصفقات العمومية. تميزت الفترة 2000- 2019 في الجزائر بإنفاق عمومي هام جدا تجاوز الألف مليار دولار أمريكي، من خلال برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي الأربعة، برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009 والبرنامج الخماسي لتوطيد النمو2010-2014، وبرنامج تعزيز النموذج الجديد للنمو2015- 2019، ما تُرجم في عدد كبير من الصفقات العمومية مست كل القطاعات. ونظراً لآثارها الاقتصادية الهامة باعتبارها محركا للنمو الاقتصادي وقناة تنفيذ الإنفاق العام ضمن السياسة المالية وصورة للطلب العمومي على السلع والخدمات، فإن الصفقات العمومية تحكمها مجموعة من المبادئ مثل المنافسة وحرية الوصول إلى الصفقات العمومية والمساواة بين المتعاملين الاقتصاديين والشفافية وسلامة الإجراءات. وهو ما حث الجزائر منذ استقلالها على إحداث تنظيم قانوني خاص بالصفقات العمومية وتعديله باستمرار خاصة في مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق. ولضمان تنفيذ الصفقات العمومية أنشأت الدولة صندوق ضمان الصفقات العمومية سنة 1998، لتسهيل وتذليل الصعوبات المالية التي تواجه المؤسسات المنجزة والإدارات العامة أثناء تنفيذ تلك الصفقات في مرحلة ما بين منح الصفقة وتسديد مستحقاتها المالية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي لا تمتلك إمكانيات مالية كبيرة وليست لها ضمانات كافية للاقتراض المريح من البنوك، وقد حظي هذا الصندوق بمواد قانونية تبين الدور والمهام في كل قوانين الصفقات العمومية والتي كان آخرها سنة 2015.

- **إشكالية الدراسة:** ما مدى مساهمة صندوق ضمان الصفقات العمومية في ضمان تمويل الصفقات العمومية في الجزائر بالنظر إلى إمكانياته المالية ؟

- **فرضية الدراسة:** استطاع صندوق ضمان الصفقات العمومية المساهمة في ترقية مجال ضمان الصفقات العمومية (التمويل الانتقالي) مقارنة بإمكانياته المالية في الفترة 2014-2017.

- **حدود الدراسة:** صندوق ضمان الصفقات العمومية في الفترة 2014-2017 .
- **أهداف الدراسة:**
- التعريف بدور الصندوق في ضمان الصفقات العمومية في الجزائر.
- الوقوف على المنتجات المالية التي يقدمها الصندوق وأهميتها النسبية ضمن الحصيلة المالية للصندوق؛
- الوقوف على حجم نشاط الصندوق ضمن الضمانات التي يقدمها الجهاز البنكي في الجزائر،
- دراسة فعالية الصندوق في ضمان الصفقات العمومية وأدائه المالي في الفترة المدروسة .
- **المنهج المتبع في الدراسة:** اعتمدنا على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي قصد تحليل نتائج المالية للصندوق وكذلك الإحاطة بأهم الجوانب التي تحكم مجال الضمان في مجال التمويل الانتقالي للصفقات العمومية في الجزائر.
- **الدراسات السابقة:** تميزت الدراسات في هذا الموضوع بقلتها، وتركزت على مهام الصندوق و مركزه الوظيفي ضمن المنظومة البنكية في مجال ضمان الصفقات العمومية ، نذكرها كالتالي:

- **دور صندوق ضمان الصفقات العمومية في تمويل الصفقات العمومية** ,Bousaàdia) (2016 تناولت دور الصندوق و علاقاته التعاقدية مع الأطراف المتدخلة والمستفيدة من الصفقات العمومية.

- مذكرة ماجستير بعنوان **الضمانات في مجال الصفقات العمومية في الجزائر** ,Bahri) (2009، تناولت أدوات الضمان التي يستخدمها الصندوق في مجال الضمان وعلاقة الصندوق بالجهاز البنكي الجزائري.

و تسعى دراستنا الاقتصادية إلى تحليل الأداء المالي للصندوق بالاعتماد على المعلومات المالية المتعلقة بأدواته المالية ورأسماله ولخروج بتوصيات حول وضعيته الصندوق المالية وفعالية دوره الاقتصادي في مجال ضمان الصفقات العمومية وعلاقته مع البنوك المتدخلة في تمويل الصفقات العمومية، منذ إنشائه بصفة عامة و في الفترة المدروسة بصفة خاصة .

خطة الدراسة: تمحورت الدراسة في العناصر التالية:

- الصعوبات التي تواجه انجاز الصفقات العمومية؛

- صندوق ضمان الصفقات العمومية؛
- تحليل المؤشرات المالية وحصيلة الصندوق .

2- الصعوبات التي تواجه انجاز الصفقات العمومية

غالبًا ما تكون الشركات عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **في** البلدان النامية والمنظمات العمومية غير مدركة للفرص التي تتيحها مناقصات مشاريع القطاع العام للأسباب التالية: (CNUCED, 2013, pp. 13-14)

- يتم نشر إعلانات الصفقات على وسائل الإعلام التي لا يمكنهم الوصول إليها بشكل عام؛
- تكلفة الحصول على وثائق المناقصة مرتفعة جدا؛
- القطاع العام لا يدعو في بعض الأحيان الصغيرة الشركات المحلية لتقديم العروض؛
- غالبًا ما يتفاقم هذا النقص في المعلومات بسبب عدم كفاية إجراءات الصفقات العمومية.

وتعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر تأثرا نسبيًا من المدفوعات المتأخرة من الإدارة العمومية مقارنة بالشركات الكبيرة، حيث تواجه الشركة الصغيرة عوائق متعددة. اعتمدت الجزائر، مصر، المغرب وتونس قوانين و أدرجت مواد قانونية في قوانينها المنظمة للصفقات العمومية، تتناول على وجه التحديد المدفوعات المتأخرة وفرض مواعيد نهائية صارمة للمدفوعات وعقوبات لعدم الامتثال، لضمان عدم معاناة الشركات من التأخر في السداد في المقابل لدى كل من لبنان والسلطة الفلسطينية قانون ينظم المدفوعات المتأخرة ولكن تطبيقه غير فعال. (La Commission européenne/ETF, 2014, p. 125)

وتعتبر الصعوبات المالية هي المشاكل الرئيسية التي تواجهها المقاولات والشركات في الجزائر خاصة وأن عليها استكمال المشروع في الوقت المحدد وتتلخص أهم الصعوبات التي تواجه تنفيذ الصفقات العمومية وخاصة الشركات الصغيرة المنشئة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب Ansej. فيما يلي:

- عدم السداد في الوقت المحدد؛
- التأخير في إبرام الصفقات؛
- رفض الفواتير على مستوى الخزينة،
- ارتفاع تكلفة مواد البناء.

3- صندوق ضمان الصفقات العمومية

رغم كل الإصلاحات التي أقرتها الدولة على المنظومة المصرفية وعلى رأسها إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، لمعالجة مشاكل ضعف التمويل، ظل مشكل البيروقراطية وكذا الشروط الكثيرة التي تتطلبها عملية التمويل البنكية، ما أدى إلى تعطيل مشاريع الإدارة العمومية وتوقفها في كثير من الأحيان، بالإضافة لمشكلة الديون غير المدفوعة من طرف الإدارات العمومية والجماعات المحلية التي تعتبر عائقا لمعظم المؤسسات العمومية والخاصة المتدخلة في إنجاز الصفقات العمومية، وهو ما أثر سلبا على المتعاملين الاقتصاديين، وأمام هذا الوضع فكرت السلطات العمومية في إنشاء هيئة مالية تتكفل بمجال الصفقات العمومية ألا وهي صندوق ضمان الصفقات العمومية.

3-1- إنشاء صندوق ضمان الصفقات العمومية

تم إنشاء صندوق ضمان الصفقات العمومية في عام 1998 كمؤسسة صناعية وتجارية عمومية(Executive Decree No. 98-67, 1998) ، في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية للدولة بهدف تخفيف الصعوبات المالية الآنفة الذكر التي يواجهها المتعاملون الاقتصاديون الذين يحوزون صفقات عامة. وبالتالي فإن مهمته الأساسية هي تسهيل تنفيذ مشاريع التجهيز العمومية كاستجابة لرغبة المؤسسات في المشاركة في تحقيق الطلبية العمومية وتقديم مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وقد عمل دائما باعتباره أداة أساسية للدولة تهدف إلى الحفاظ على التوازن بين التطور المادي والمالي لمشاريع الصفقات العمومية المسجلة تحت عناوين المشاريع السنوية والمتعددة السنوات، الممولة من ميزانية الدولة.

لإنجاز هذه المهمة يقوم الصندوق بمنح جميع أشكال الضمان أو الكفالة التي تشجع على إتمام الصفقات العمومية والطلبيات العمومية. و يكون صندوق ضمان الصفقات العمومية مسؤولة أيضًا عن ضمان إدارة جميع العمليات التي قد تسندها إليها الخزينة.

ولتحقيق المزيد من الكفاءة في مرافقة انجاز الصفقات العمومية و ضمان المزيد من الشفافية في تسييره تم إصدار(Executive Decree No. 08-06, 2008) المؤرخ 19 يناير، المعدل لـ(Executive Decree No. 98-67, 1998) المؤرخ 21 فبراير والذي يتعلق بإنشاء وتنظيم وتشغيل الصندوق، حيث جاء ليعدل الأحكام التي تحدد تكوين وأداء

الهيئات الإدارية لصندوق الضمان للصفقات العمومية، أين تم توسيع مجلس إدارته بإشراك جميع الدوائر الوزارية ومؤسسات الدولة الأخرى المعنية بتنفيذ المشاريع. وقد تم توسيع مجال تدخل الصندوق تبعا للتعديلات التي جاء بها المرسوم الرئاسي رقم 02-250 المؤرخ في 24 يوليو سنة 2002 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية، المعدل والمتمم، والتي تم الإبقاء عليها وتكريسها في(Presidential Decree No. 15.247, 2015) المؤرخ في 16سبتمبر والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام. وتضمن قانون المالية رقم 05-216 ذكر الصندوق في مادته 24 المعدلة لمستلزمات المادة رقم 09 من قانون الضريبة على رقم الأعمال، وكذا في المادة63 منه.

وعلى مستوى تنظيم الصفقات العمومية، جاء ذكره في المادة 98 من (Presidential Decree 250-02, 2002) الملغى والمستبدل بـ (Presidential Decree 236-10, 2010) والذي خص الصندوق بالمواد 11 و75 و89 و111. وكذا المواد 110، 125، 145، 146 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المذكور أعلاه. وقد كان قانون الصفقات العمومية محل عدة تعديلات خاصة في الفترة 2002 - 2015 لما يمثله من أهمية كبيرة بالنسبة للدولة وكنتيجة للصعوبات التي لوحظت من فترة إلى أخرى في تنفيذ الصفقات العمومية وتحقيقها لأهدافها المنشودة المتمثلة في الحوكمة الرشيدة وضمان الشفافية وتبسيط الإجراءات و المساواة بين جميع الشركات في الظفر بالعروض العمومية (OCDE, 2019, p. 137)، وكذا تذليل العديد من الحواجز من حيث إمكانية وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للصفقات العمومية، لاسيما الحواجز التنظيمية (تعقيد الإجراءات) السابقة الذكر، الهيكلية (نقص الخبرة، غياب سياسة المنافسة) وتوطيد الرقابة وإضفاء الطابع الأخلاقي على تسيير الصفقات العمومية وأيضا كضرورة لإستيفاء تنظيم الصفقات العمومية للمعايير الدولية الذي يجب أن يكون مصحوبًا بجهاز رقابي عالي الأداء، أين تم استحداث سلطة ضبط الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام المنشأة بموجب أحكام المادة 213 منه.

حاليا يسير صندوق ضمان الصفقات العمومية مجلس إدارة ويديره مدير عام، وله أربعة مديريات جهوية (الجزائر وقسنطينة ووهران وورقلة) وثلاثة مراكز فرعية (سطيف والشلف وسعيدة). وتتمثل مهمته بصفته أداة للدولة في تحقيق التوازن بين التطور المادي (الانجاز) والمالي لمشاريع الصفقات العمومية من خلال:

– منح الضمانات والكفالات بأي شكل من الأشكال لتسهيل الأداء المالي للصفقات والطلبيات العمومية؛

– مرافقة الشركات الخاضعة للقانون الجزائري، طوال عملية مشاركتها في تحقيق الطلبية العمومية، من بداية تقدمها لتنفيذ المشروع حتى تحرير الضمان أو الكفالة.

و إضافة على ما سبق يمكن حصر مجال تدخل الصندوق في ضمان تمويل الصفقات العمومية في ثلاث احتياجات رئيسية هي(Bahri, 2009, p. 84) :

– احتياجات التمويل المسبق: وهذا لتغطية الأعمال الأولى للتهيئة والانطلاق في المشروع وكذا وضع الكفالات البنكية؛

– احتياجات تعبئة الديون المرتبطة بالأعمال التي تم تنفيذها ولم تتم تسويتها في الآجال المحددة؛

– احتياجات تغطي بدون تمييز التمويل المسبق وتعبئة الديون المسجلة من قبل المؤسسات التي لها مبالغ منتظمة وهامة مبرمة مع الدولة وتفرعاتها.

و كخلاصة لما سبق يتمثل دور الصندوق في التمويل الانتقالي (Le financement relais): أو تمويل الربط و هو الآلية التي تسمح بتمويل وضمان للمتعامل المتعاقد أو المصلحة المتعاقدة بين التجسيد المادي للصفقة والتجسيد المالي لها. أي الفترة بين منح الصفقة وإنجازها، لان دفع مستحقات المتعامل المتعاقد من طرف المصلحة المتعاقدة يمر بإجراءات عديدة ويخضع لقواعد المحاسبة العمومية ما قد يؤثر على مالية المتعامل المتعاقد ويمنعه من أداء الصفقة في موعدها. ويتم هذا التمويل مقابل فوائد وعمولات تختلف بين البنوك والصندوق.

3-2- خدمات الضمان التي يقدمها الصندوق

يقدم صندوق ضمان الصفقات العمومية مجموعة من المنتجات التي تتكون من: (Public procurements Guarantee Fund, 2019)

3-2-1- قروض بالإمضاء: يقدم الصندوق الضمانات المنصوص عليها في تنظيم الصفقات العمومية في شكل:

- كفالة التعهد
- كفالة حسن التنفيذ ؛

- كفالة رد التسبيق الجزافي؛
- كفالة رد التسبيق على التموين؛

3-2-2- قروض الخزينة: يحتوي هذا المنتج المقدم من صندوق ضمان الصفقات العمومية منذ عام 2006 على نوعين من قروض الخزينة:

- قرض تعبئة الديون؛
- التسبيق على ديون الأشغال أو الفواتير ؛

قام الصندوق بتنصيب نظام التسيير المعلوماتي المدمج « ضمان » الذي تبناه منذ جوان 2011، كما يوفر الصندوق بوابة وصول تسمح بإرسال طلبات القرض إلكترونيًا ومراقبة عن بعد تقدم معالجتها. ويمكن أن يقدم المشورة أيضا بشأن إعداد عرض أو تنفيذ الصفقات العمومية.

3-3- الاختلاف بين البنوك وصندوق ضمان الصفقات العمومية

أنشأت الجزائر صندوق ضمان الصفقات العمومية لاستكمال دور الجهاز البنكي في التمويل الانتقالي للصفقات العمومية، والذي يمكنه فقط تمويل الصفقات العمومية، حيث يتدخل لدعم الشركة في أداء الصفقات العمومية الممنوح لها فقط، غير أن البنوك تتمتع بخيارات أكثر أهمية من تلك الموجودة في الصندوق، في المقابل فان الكثير من البنوك التجارية تفضل قصر أنشطتها على عمليات التجارة الدولية وهي أقل اهتمامًا بطلبات القرض المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة. (La Banque Mondial, 2003, p. 29)، وهنا يلعب صندوق ضمان الصفقات العمومية دورًا مهما في دعم شركات القطاع الخاص وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- سعر الفائدة الذي تطبقه البنوك التجارية على الشركات الصغيرة والمتوسطة أعلى بكثير من السعر الذي يعرضه صندوق ضمان الصفقات العمومية. بالإضافة إلى ذلك، فإن متطلبات الشركات الصغيرة والمتوسطة لاستكمال ملف طلب القرض أقل بكثير في صندوق ضمان الصفقات العمومية، وتتم معالجة الملفات بشكل أسرع من البنوك التجارية.

- يقوم الصندوق بمنح مختلف الكفالات المنصوص عليها ضمن قانون الصفقات العمومية، عن طريق ربط علاقات سواء مع البنوك المانحة للتمويل أو الآمرين بالصرف وكذا المتعاملين

المتعاقدين حيث تبرز علاقة الصندوق بالبنوك خاصة في مجال الضمان الاحتياطي إذ يتدخل كوسيط بين البنوك والخزينة العمومية لخصم السندات الإذنية.

– يرافق الصندوق الشركات الجزائرية فقط التي حصلت على صفقة عامة، في حين أن الشركات الأجنبية تكون مصحوبة ببنوك، كما أن الصندوق ليس لديه الحق في التدخل في إطار التجارة الخارجية.حسب المادتين 110،125

(Presidential Decree No. 15.247, 2015)

4- تحليل المؤشرات المالية وحصيلة الصندوق

منذ إنشائه سنة 1998 إلى غاية 2010 قدم الصندوق أكثر من 38688 ضمانا لفائدة مؤسسات عمومية وخاصة تنشط في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري والتجهيزات التي تمثل 80 % من المشاريع التي يمولها الصندوق، والذي يضم في نفس الفترة أكثر من 1500 زبون من القطاع العام والخاص، أما في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 فتم منح نحو49223 كفالة مالية تصل قيمتها إلى 476 مليار دينار للمؤسسات المتعاقدة مع الصندوق، والتي وصلت في نفس الفترة إلى حدود 20150 من بينها 110 مؤسسات كبيرة و20040 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. وإلىجانب الكفالة قدم الصندوق نحو 4522 قرضا ماليا بقيمة 54 مليارديناز(Bousaàdia, 2016, pp. 570–571)

من بين أهم المشاريع الكبرى الممولة من طرف الصندوق في تلك المرحلة : مشروع سد أسردون بالبويرة، سد وادي كيسير بجيجل، ميترو الجزائر، محطة توليد الكهرباء بغرداية، ومطار عنابة، محطات تحلية مياه البحر(Raouf, 2016, p. 246)

4-1- الكفالات

يظهر الجدول رقم (01) عدد هام من الكفالات تم اصدارها من طرف الصندوق بـ 1784 كفالة سنة 2016 و1441 كفالة سنة 2017 أي بمبلغ 53,398 مليار دج سنة 2017 و47,301 مليار دج سنة 2016 ويلاحظ هيمنة كفالات استرجاع التسبيقات الجزافية سنة 2017 وبنسبة 50%، أي بزيادة 68.41% مقارنة ب 2016، وهو الأمر الذي عوض نشاط الصندوق في أنواع الأخرى للكفالات التي عرفت تراجعا حيث شهدت كفالة استرجاع تسبيقات التموين اكبر تراجع بنسبة 45.23%.كمبالغ و46,30 % كعدد.

الجدول 01: بنية وقيمة الكفالات الصادرة عن الصندوق في 2016 و 2017.

التعيين	عدد الكفالات				مبلغ الكفالات (الوحدة: مليار دج)			
	2016	2017	بنية %2017	تطور %2017/2016	2016	2017	بنية %2017	تطور %2017/2016
كفالة استرجاع تسبيقات التموين	54	29	2	46,30 -	12,575	6,887	13	45,23 -
كفالات استرجاع التسبيقات الجزافية	142	110	8	2,54 -	15,951	26,864	50	68,41 -
تسبيقات التعهد	210	167	12	20,48 -	5,707	5,236	13	- 8,25
تسبيقات حسن التنفيذ	1378	1135	79	17,63 -	13,068	14,411	27	+ 0,28
تسبيقات الضمان	-	-	0	-	-	-	0	-
المجموع	**1784**	**1441**	**100**	**19,22-**	**47,301**	**53,398**	**100**	**12,89 +**

المصدر : مجلس المحاسبة (2019)، التقرير السنوي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 75، 04 ديسمبر، ص 342.

أما تسبيقات التعهد شهدت تراجع ب 8,25 %كمبالغ بين سنتي 2016 و2017 اما تسبيقات حسن التنفيذ شهدت زيادة ب 10,28%كمبالغ سنة 2017 ونمثل27 % كمبالغ و79 % كعدد لنفس السنة، وهو ما يفسر على أن هناك إقبال كبير على هذا النوع من الكفالات التي يقدمها الصندوق.

وفي المجمل فقد تطورت القيمة المالية للكفالات بـ 12,89% كمبالغ رغم التراجع في برامج التجهيز العمومي بعد تراجع إيرادات الميزانية العامة. لسنة 2014 وهذا ما يفسر تراجع قيمة الكفالات المطلوبة من الصندوق كعدد. ويظهر الجدول الموالي رقم (02) توزيع الحصيلة المالية للكفالات والقروض بالامضاء على المديريات الجهوية الاربعة للصندوق.

الجدول 02 : الكفالات الموضوعة حيز التنفيذ وتوزيعها حسب المديريات الجهوية للفترة 2016-2017

البيان (الوحدة : مليار دج)	المجاري الى 2016/12/31	الكفالات الموضوعة لسنة 2017	رفع اليد الممنوح	المجاري الى 2017/12/31
المديرية الجهوية للوسط	192,869	36,452	24,22	205,101
المديرية الجهوية للشرق	51,103	8,311	13,31	46,099
المديرية الجهوية غرب	40,874	5,752	8,243	38,382
المديرية الجهوية جنوب	11,117	2,883	3,260	10,741
المجموع	295,963	53,398	49,03	300,323

المصدر : مجلس المحاسبة (2019)، التقرير السنوي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 75، 04 ديسمبر، ص 342.

حيث تظهر تقدم المديرية الجهوية للوسط بالنسبة للسنتين 2016 و 2017 بـ 192.869 مليار دج و205.101 على التوالي و 36.452 مليار دج سنة 2017 وتليها المديرية الجهوية للشرق، المديرية الجهوية غرب، المديرية الجهوية جنوب كما يظهره الجدول وقد يفسر هذا بتركز عدد هام من المؤسسات الاقتصادية المنجزة للصفقات العمومية في منطقة الوسط والشرق ولغرب و قلتها في الجنوب من جهة وتركز أغلب مشاريع التجهيز العمومي في الشمال كنتيجة للتركز السكاني في الشمال.

4-2- تسبيقات الخزينة

باشر الصندوق خلال سنة 2006 منح تسبيقات الخزينة على الأشغال التي أعد من أجلها كشوفا حضورية. وهذه التسبيقات ينتج عنها تسلم الصندوق على سبيل الأجر، عمولة يتوافق معدلها مع معدل إعادة الخصم لبنك الجزائر. وهذا المعدل مصادق عليه من طرف مجلس إدارة الصندوق خلال الفترة من 2005 إلى،2017 منح الصندوق 98 مليار دج كقروض خزينة (تعبئة الديون + تسبيقات الخزينة المباشرة) ما يعادل 6702 عملية.

4-3- إدارة المخاطر وتأمين المنتجات المالية للصندوق

الجدول 03 : وضعية التأمينات المستلمة خلال سنة 2017 من طرف المديريات الجهوية

التعيين (الوحدة: مليار دج)	المديرية الجهوية وسط	المديرية الجهوية شرق	المديرية الجهوية غرب	المديرية الجهوية جنوب	المجموع
ضمانات مستلمة من المؤسسات	0,294	–	–	–	0,294
رهن عقاري	1,436	0,816	4,816	1,689	8,756
رهن خاص للآلات	0,732	0,245	0,217	0,416	1,610
رهن السندات	–	–	–	–	–
رهن المحل التجاري	–	–	–	–	–
رهن على السيارات	2,683	0,983	0,073	0,158	3,897
احتياطات	1,852	0,865	1,233	0,321	4,271
إجمالي التأمينات	6,997	2,909	6,339	2,584	18,829
الرهن الحيازي	149,978	46,80	23,036	8,975	228,793
المجموع العام	156,975	49,71	29,374	11,559	247,621

***المصدر** : مجلس المحاسبة (2019)، التقرير السنوي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 75، 04 ديسمبر ص 345.*

يظهر الجدول رقم (03) أن الصندوق اعتمد على عناصر متنوعة قصد تامين ما يقدمه من منتجات وتدخلات لتمويل الانتقالي للصفقات العمومية خلال سنة 2017 من ضمانات مستلمة من المؤسسات المالية، رهن عقاري، رهن خاص للآلات والمعدات، رهن على السيارات، احتياطات، ولم يلجأ إلى رهن السندات ورهن المحل التجاري في هذه السنة،

بإجمالي 18,829 مليار دج إجمالي التأمينات العينية في حين بلغ الرهن الحيازي للصفقات 228,793 مليار دج وهوما يدل علن ان الصندوق أصبح يعتمد على هذه الأداة التحوطية لتقديم خدماتها المالية للمتعاملين في الصفقات العمومية، التي زوده بها المشرع في سنة 2002 من خلال والتي لم تكن ضمن قانونه الاساسي المنشئ له سنة 1998 .

4-4- رأس المال الاجتماعي للصندوق

تمكن الصندوق من رفع رأسماله الاجتماعي في عدة مرات (الجدول رقم 04)، حيث ارتفع رأسماله من 600 مليون دج سنة 1998 إلى 10 مليار دج سنة 2014.

الجدول 04: تطور رأس المال الاجتماعي للصندوق في الفترة 1998-2014

السنة	رأس المال الاجتماعي	التغير في رأس المال
1998	600 مليون دج	/
بداية 2005	مليار دج	+ 400 مليون دج من
أوت 2005	4 مليار دج	+ 03 مليار دج من
2010	06 مليار دج	+ 02 مليار دج
2011	07.5 مليار دج	+ 01.5 مليار دج
2013	09 مليار دج	+ 01.5 مليار دج من
2014	10 مليار دج	+01 مليار دج من
2015	تم القيام باقتطاعات على نتيجة السنة المالية لفائدة ميزانية الدولة بمبلغ 01 مليار دج في سنة، 2015 و01 مليار دج في سنة 2016	
2016		

المصدر: *من إعداد الباحث بناءا على ما ورد في: مجلس المحاسبة (2019)، التقرير السنوي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 75، 04 ديسمبر ص ص 347-348.*

وهذا ما مكنه من زيادة حصته في السوق وأصبح له دور هام في مجال تمويل وضمان الصفقات العمومية في الجزائر ضمن المنظومة البنكية في الجزائر، الأمر الذي انعكس إيجابا على رقم أعماله ونتائجه المالية السنوية وخاصة من سنة 2005.

5-4- النتائج المالية للصندوق

وطد الصندوق مكانته في تمويل الصفقات العمومية برفع حصته في السوق من 3% إلى 12% بنهاية سنة 2017 وعدد شركائه من 91 زبونا في سنة 1999 إلى 6245 في نهاية سنة 2017، في نفس السنة كان الصندوق يحصي 1279 زبون، 94% منهم يتبعون القطاع الخاص، أي 1203 مؤسس، ويمثل العدد المتبقي من الزبائن أي 76 مؤسسات اقتصادية عمومية أو تجمعات ظرفية لمؤسسات عمومية.

الجدول 5: المجمعات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للصندوق بين 2014 و2017

البيان (الوحدة: مليار دج)	2014		2015		2016		2017	
	المبلغ	التطور %	المبلغ	التطور %	المبلغ	التطور %	المبلغ	التطور %
رقم الأعمال	3,699	-	4,369	8,63	4,248	-	4,34	2,31
القيمة المضافة	3,623	-	4,301	18,7	4,173	-	4,27	2,35
الفائض الإجمالي	3,188	-	3,835	20,29	3,691	- 3,75	3,776	3,30
إجمالي الأعباء	1,787	-	2,414	35,0	2,577	6,75	2,76	7,10
إجمالي النواتج	4,172	-	5,209	24,8	5,508	5,74	5,78	5,01
النتيجة الصافية	2,384	-	2,795	17,	2,931	4,85	3,02	3,1

المصدر : مجلس المحاسبة (2019)، التقرير السنوي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 75، 04 ديسمبر ص 349.

أما حافظة الأصول للصندوق فهي مشكلة في حدود 20% من المؤسسات الكبرى للإنجاز في مجال البناء والأشغال العمومية والري، أي ما يعادل 259 مؤسسة من حيث المشاريع، ساهم الصندوق في تمويل 28.549 مشروع بقيمة إجمالية تقارب 4.035 مليار دج. واستفاد من هذه التمويلات على الخصوص قطاع أشغال الطرق والأشغال البحرية بحصة تقارب،28% والري، 19% والسكك الحديدية 16% والبناء 12% والسكن 10 % (Accountancy Council, 2019, p. 347). يظهر الجدول رقم (05) تطورا إجماليا ايجابيا مستقرا نوعا ما في نواتج المالية للصندوق للفترة 2014-2017، فقد ارتفعت النتيجة الصافية بين 2.384 مليار دج سنة 2014 ثم 2.795 مليار دج سنة 2015 و2.931 مليار دج سنة 2016 و3.024 سنة 2017 رغم تراجع برامج الاستثمار العمومي ما يؤكد أن الصندوق يحظى بثقة مالية لدى المتعاملين الاقتصاديين من جهة ونظرا للتسعيرات والعمولات التفضيلية مقارنة بالبنوك ما يؤكد على انه يحوز على مكانة هامة ضمن النظام البنكي فيما يخص ضمانات تمويل الصفقات العمومية في الجزائر.

الجدول 6: المنتوجات العملياتية الناتجة عن نشاطات الصندوق للفترة 2014-2017

التعيين	الانجازات (الوحدة : مليار دج)			
	2014	2015	2016	2017
1. المنتوجات العملياتية				
القروض بالإمضاء	3,596	4,282	4,068	4,096
قروض الخزينة	0,090	0,078	0,170	0,249
المجموع الجزئي 1	**3,686**	**4,359**	**4,238**	**4,346**
2. منتوجات عملية أخرى				

منتوجات التوظيف (نواتج مالية)	0,369	0,445	0,547	0,609
منتوجات مختلفة (أجور)	0,012	0,011	0,010	0,001
المجموع الجزئي 2	**0,381**	**0,457**	**0,557**	**0,611**
المجموع 1+ المجموع 2	**4,067**	**4,816**	**4,795**	**4,955**
3. استئناف خسائر القيمة والمؤونات	**0,104**	**0,393**	**0,713**	**0,827**
المجموع العام (1+2+3)	**4,172**	**5,209**	**5,508**	**5,784**

المصدر: مجلس المحاسبة (2019)، التقرير السنوي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 75، 04 ديسمبر.ص349

بالنظر إلى الجدول رقم (06)، الذي يوضح تفصيل النواتج العملياتية للصندوق نستنتج أن القروض بالإمضاء تشكل 72.32 % من إيرادات منتوجات الصندوق مقابل 2.15 % لإيرادات قروض الخزينة و8.84 % منتجات توظيف الأموال المتولدة من توظيف فوائض الخزينة للسنوات السابقة و0.28% منتوجات مختلفة (أجور) لسنة 2014 واستمرت هذه الأهمية النسبية بين النواتج المختلفة سنوات 2015 و2016 و2017 لنفس الفترة 2014-2017

5- نتائج الدراسة:

اعتماداً على التحليل المالي السابق، حقق الصندوق نتائج مالية جيدة خاصة في الفترة 2014-2017، بالإضافة إلى تمكنه من رفع رأسماله الاجتماعي عدة مرات. بالنسبة لحصيلته الاقتصادية أي دوره في ضمان الصفقات العمومية، لعب الصندوق دورا هاما في مجال ضمان الصفقات العمومية في الجزائر بالنظر إلى العدد المعتبر من عدد الكفالات والقروض والتسبيقات التي قدمها للمتعاملين الاقتصاديين في الفترة 2014-2017، و كذلك مساهمته في انجاز حجم معتبر من المشاريع التجهيز العمومية، من خلال زيادة حصته في السوق من 3 ٪ إلى 12 ٪، وزاد عدد الشركاء من 91 عميلًا في عام 1999 إلى 6245 عميلًا في عام 2017. وهذا ما يتوافق مع فرضية البحث. ويبقى التقييم الدوري، للنتائج التي تم الحصول عليها ضروريا للتغلب على الصعوبات التي يواجهها الصندوق وتحسين أدائه الاقتصادي والمالي.

6- الخاتمة :

بالنظر إلى المراحل المختلفة لتطور صندوق ضمان الصفقات العمومية الذي تم إنشائه في سنة 1998 في مناخ اقتصادي صعب، تمكن الصندوق من تعزيز مكانته في ضمان تمويل الصفقات العامة، ورغم تدخله في مجال عمل البنوك إلا انه يعتبر منافس هام ومكمل لعمل البنوك في هذا المجال، خاصة وأن البنوك تطلب من المؤسسات ضمانات اكبر لا يمكن أن تستوفيها مقارنة بمنتجات الصندوق، غير أن حجم التمويل المقدم للشركات الكبيرة يبقى كبيرا مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم العدد الهام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة. على الصندوق معالجة بعض الاختلالات المتعلقة بممارسة نشاطه وزيادة نموه المالي عبر التوصيات التالية:

- مطابقة قانونه الأساسي ودفتر الشروط الملحق بمرسوم تأسيسه بما يمكنه من ممارسة نشاطه الحالي بصفقة قانونية تامة.

- تقديم تحفيزات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التسعيرة و من حيث الأولوية في الاستفادة من المنتجات المالية للصندوق باعتبار أن الصندوق مؤسسة اقتصادية تجارية عمومية هادفة إلى الربح وتحقيق السياسات العامة للدولة التي من ضمنها المساهمة تلك المؤسسات في التنمية الاقتصادية.

7- المصادر والمراجع:

Accountancy Council. (2019). *Annual report.* Algeria: Official Gazette No. 75.

Bahri, I. (2009). Guarantees in the field of public procurements in Algeria (master's thesis). . Faculty of Law, Algeria: youcef Ben Kheda University.

Bousaàdia, R. (2016). The role of the Public procurements Guarantee Fund in financing public procurements. *Algerian Journal of Legal, Political and Economic Sciences , 53* (04), pp. 555-576.

CNUCED. (2013). *LES MARCHÉS PUBLICS: UN MOYEN DE PROMOUVOIR LE DÉVELOPPEMENT DU SECTEUR*

LOCAL DES TECHNOLOGIES DE L'INFORMATION. Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement. Genève: PUBLICATION DES NATIONS UNIES.

Executive Decree No. 08-06, E. D. (2008, January 19). Including the establishment of the Public procurements Guarantee Fund. *Amend Executive Decree No. 98-67* . Official Gazette No. 5 of 30 January 2008.

Executive Decree No. 98-67, E. D. (1998, February 21). That includes establishing, organizing and operating a Public procurements Guarantee Fund. Algerian Official Gazette No. 11 of 02 Dhu 'ada 1418 A.D.

La Banque Mondial. (2003). *Rapport Analytique sur la Passation des Marchés en Algérie.* Alger: La Banque Mondial.

La Commission européenne/ETF. (2014). Services de soutien aux PME et marchés publics. Dans L. d. économiques, *Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014 : Évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe* (p. 15). Paris: Éditions OCDE.

OCDE. (2019). Optimiser les marchés publics en Algérie pour une plus grande efficience. Dans L. d. économiques, *Revue du système de passation des marchés publics en Algérie : Vers un système efficient, ouvert et inclusif* (p. 41). Paris: Éditions OCDE.

Presidential Decree 236-10, P. D. (2010, October 07). Includes the regulation of public procurements. Official Gazette of the Republic of Algeria No. 58 of 07 October 2010.

Presidential Decree 250-02, P. D. (2002, July 24). Includes the regulation of public procurements. Official Gazette of the Republic of Algeria, No. 52 of 28 July 2002.

Presidential Decree No. 15.247, P. D. (2015, September 16). includes the regulations of public procurements and delegation of public institutions. The Algerian Republic Official Gazette No. 50 of 20 September 2015.

Public procurements Guarantee Fund. (2019). *Our services*. Retrieved 06 21, 2019, from Public procurements Guarantee Fund: http ://www.cgmp.dz/index.php/ar/2016-10-09-10-46-25

Raouf, B. (2016, December). The role of the Public procurements Guarantee Fund in promoting domestic investment. *Journal of Rights and Freedoms , 02* (01), pp. 233-250.